الأمم المتحدة S/2014/330

مجلس الأمن

Distr.: General
12 May 2014
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام عن الصومال

أولا – مقدمة

١ – يُقدّم هذا التقرير عملا بالفقرة ١٣ من قرار مجلس الأمن ٢١٠٢ (٢٠١٣) الذي طلب المجلس بموجبه إليَّ أن أطلعه على حالة تنفيذ ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال كل ٩٠ يوما. ويغطي هذا التقرير التطورات الرئيسية التي جرت خلال الفترة الممتدة من ١٦ شباط/فبراير إلى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٤.

ثانيا – التطورات السياسية والأمنية

ألف – الحالة السياسية

٢ – غلبت عمليات تكوين الدولة على المشهد السياسي في الصومال الذي استجدت فيه تطورات إقليمية هامة. وفي حين تمثّلت أولوية الحكومة الاتحادية عام ٢٠١٤ في النهوض بعملية تكوين الدولة، ولا سيما من خلال إنشاء سلطات إقليمية مؤقتة، ظلّت هذه العملية حافلة بالتحديات خلال الفترة المشمولة بالتقرير، في بيدواه وإقليمي جوبا الوسطى وجوبا السفلى في المقام الأول. وقد ازداد التوتر بين بونتلاند و ”صوماليلاند“ في ١٥ نيسان/أبريل في أعقاب احتلال قوات ”صوماليلاند“ العسكرية مدينة تليح في إقليم سول المتنازع عليه.

٣ – وفي بيدواه، انتخب برلمان الدولة الاتحادية التي أعلنت استقلالها والتي ستضم ستة أقاليم هي أقاليم باي وبكول وشبيلي السفلى بالإضافة إلى ثلاثة أقاليم تديرها إدارة جوبا المؤقتة، العضو السابق في البرلمان الاتحادي الانتقالي، مادوبي نونو محمد، ”رئيسا“ ”لدولة جنوب غرب الصومال“ في ٣ آذار/مارس. وقد انتخبت المبادرة المنافسة لدولة جنوب غرب الصومال المؤلفة من ثلاثة أقاليم، التي يقودها الرئيس السابق للبرلمان الاتحادي الانتقالي، شريف حسن شيخ آدم، الأخ غير الشقيق له، محمد حاج عبد النور ”رئيسا“ في

الرجاء إعادة استعمال الورق

٢٦ آذار/مارس. وقد زار رئيس الصومال، حسن شيخ محمود، ورئيس البرلمان الاتحادي، محمد شيخ عثمان جواري، وبعض الوزراء بيدواه في الفترة من ٣٠ آذار/مارس إلى ١ نيسان/أبريل للتشاور مع ممثلي هاتين العمليتين. وتؤيد الحكومة الاتحادية علنا مبادرة الدولة المؤلّفة من ثلاثة أقاليم، وإن لم يكن بالضرورة من خلال عملية الأقاليم الثلاثة الحالية. وقد أصدرت كل من إدارة جوبا المؤقتة وحكومة بونتلاند بيانا دعمت فيه عملية الأقاليم الثلاثة.

٤ - وفي ٢٠ شباط/فبراير، أعلنت إدارة جوبا المؤقتة عن تعيين وزراء ونواب وزراء جدد، من بينهم امرأة واحدة عُيّنت وزيرة دولة لشؤون المرأة. وتأتي هذه التعيينات لتزيد من عدد تلك التي جرت سابقا والتي لم تكن مكتملة. وكذلك تواصلت الجهود الرامية إلى تعزيز تنفيذ اتفاق أديس أبابا المؤرخ ٢٧ آب/أغسطس ٢٠١٣. وقدّمت حكومة اليابان التمويل اللازم لتأمين دعم جزئي لمؤتمر المصالحة في كيسمايو، الذي دعا إليه اتفاق أديس أبابا. وفي ٢٨ آذار/مارس، عقدت الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية أول اجتماع للجنة الفنية للأمن بشأن عودة الميليشيات إلى كيسمايو وإدماج الميليشيات في الجيش الوطني الصومالي. وفي ١٨ نيسان/أبريل، اختتم رئيس وزراء الصومال، عبد الولي شيخ أحمد، زيارة رسمية إلى كيسمايو استغرقت أسبوعا، بدأت خلالها مفاوضات بشأن عودة الميليشيات، وعاد بعدها ١٦ فردا من ميليشيات بري هيرالي إلى كيسمايو. وأنشأ رئيس الوزراء أيضا لجان سلام مشتركة بين العشائر، تضم الشيوخ والمجموعات النسائية، لتقديم المساعدة في الجهود الرامية إلى تحقيق المصالحة في إقليمي جوبا الوسطى وجوبا السفلى.

٥ - وفي أعقاب الانتخابات التي جرت في كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، واصلت حكومة بونتلاند تعزيز علاقاتها مع الجهات الفاعلة الإقليمية والدولية. وفي شهر آذار/مارس، زار رئيس بونتلاند، عبد الولي محمد علي غاس، إثيوبيا وجيبوتي.

٦ - وازداد التوتر بين بونتلاند و ''صوماليلاند'' بشأن إقليمي سول وسناغ المتنازع عليهما. وقد أدّت الزيارة التي قام بها رئيس ''صوماليلاند''، أحمد محمد محمود سيلانيو، إلى بلدة لاسقري الساحلية في إقليم سناغ المتنازع عليه في ١٦ آذار/مارس إلى تعزيزات عسكرية من كلا الجانبين. وأسفرت اتهامات وجهها كبار المسؤولين في بونتلاند بأن ''صوماليلاند'' تدعم حركة الشباب عن تفاقم التوتر في العلاقات. ودحضت ''صوماليلاند'' هذه الادعاءات ودعت حكومة الصومال الاتحادية إلى التدخل. وفي ١٥ نيسان/أبريل، نشرت ''صوماليلاند'' قواتها في إقليم سول المتنازع عليه واحتلّت في اليوم ذاته مدينة تليح. وغادرت القوات المدينة في اليوم التالي، أي بعد أقل من ٢٤ ساعة.

٧ - وفي الوقت ذاته، استهلت الدورة الرابعة للبرلمان الاتحادي في مقديشو في ٢٢ آذار/مارس. وفي ٢٤ آذار/مارس، وافق مجلس الوزراء على ميزانية منقّحة للحكومة بلغت ٢١٨ مليون دولار للسنة المالية ٢٠١٤، أي ما يقارب ضعف ميزانية عام ٢٠١٣ التي بلغت ١١٤ مليون دولار. ومن المتوقع أن يتوفّر زهاء ٥٢ في المائة من موارد الميزانية من مصادر داخلية. وفي إطار الجهود المتواصلة لتعزيز الشفافية والمساءلة المالية، أعلن رئيس البرلمان في ٢٩ آذار/مارس أن سحب مبالغ نقدية من المصرف المركزي لن يتم إلا بموافقة البرلمان، وذلك اعتبارا من ١ نيسان/أبريل. وفي ٢٤ نيسان/أبريل، أقر مجلس الوزراء الصومالي تعيين بشير عيسى علي، حاكما للبنك المركزي، وهو منصب كان قد تولاه بصفة مؤقتة منذ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣. وعُيّنت السيدة مريم عبد الله يوسف نائبة له.

٨ - وواصلت الحكومة الاتحادية نشاطها الدبلوماسي الدولي من أجل زيادة تسليط الضوء على الصومال وحشد الدعم المالي له. وزار الرئيس الياباني في الفترة الممتدة من ١٠ إلى ١٦ آذار/مارس. كما حضر مؤتمر قمة جامعة الدول العربية الخامس والعشرين المعقود في الكويت يومي ٢٤ و ٢٥ آذار/مارس. وفي ١ نيسان/أبريل، سافر إلى بروكسل، بلجيكا، لحضور مؤتمر القمة الرابع المشترك بين الاتحاد الأوروبي وأفريقيا. وعقد رئيس الوزراء مشاورات إقليمية في إثيوبيا وأوغندا وكينيا. وحضر أيضا اجتماعا عقدته منظمة العمل الدولية في جنيف، سويسرا، في الفترة من ١٩ إلى ٢٣ آذار/مارس، وزار الإمارات العربية المتحدة في ٣١ آذار/مارس.

باء - الحالة الأمنية

٩ - في أوائل شهر آذار/مارس، أطلقت بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والجيش عملية النسر. و خلال المرحلة الأولى من العمليات المشتركة، تحققت مكاسب كبيرة على جبهات متعددة في الأراضي التي تسيطر عليها حركة الشباب. وفي الوقت عينه، شهدت مقديشو فترات مطوّلة من انعدام الأمن. وفي ٢١ شباط/فبراير، نفّذ ١١ فردا من مقاتلي حركة الشباب عملية هجومية معقّدة على القصر الرئاسي (فيلا صوماليا) باستخدام المتفجرات والأسلحة الصغيرة، مما أدى إلى وقوع ثمانية قتلى. وفي ٢٧ شباط/فبراير، أدّى انفجار سيارة مفخخة استهدفت ضباطا في الجيش الوطني في مقاطعة شيبيس إلى قتل ثمانية أشخاص وإصابة ستة. وفي ١٥ آذار/مارس، انفجرت سيّارة محملة بالمتفجرات قبل أوانها أمام فندق مكة المكرمة، مما أسفر عن إصابة أربعة من حراس الأمن وسبعة مدنيين. وفي ٢١ و ٢٢ نيسان/أبريل على التوالي، اغتيل عضوان في البرلمان الاتحادي، هما إسحاق محمد رينو وعبد العزيز إسحاق مرسل في مقديشو.

١٠ - وفي سياق آخر، استمرّ في مقديشو القصف بقذائف الهاون الذي يحتمل أن تكون حركة الشباب هي التي تقوم به بدعم من متعاطفين محليين. وفي ٢٥ آذار/مارس، سقطت قذيفة أمام مركز الشرطة في مطار مقديشو الدولي، في حين سقطت قذيفتان داخل مخيم للمشردين داخليا في مقاطعة داينيلي، مما أسفر عن إصابة عشرة مدنيين. وقد تعرّضت القوات الصومالية وقوات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال لهجمات مسلّحة وتفجيرات متحكم بها عن بعد كل أسبوع تقريبا. وكذلك أفادت التقارير أسبوعيا عن هجمات بالقنابل واغتيالات استهدفت ضباط في الجيش، فضلا عن ''المتعاونين'' معه من المدنيين.

١١ - وفي ٧ و ٨ آذار/مارس، تم في إطار عمليات مشتركة قامت بها قوات بعثة الاتحاد الأفريقي والقوات الصومالية الاستيلاء على حُدر وواجد، إقليم بكول، دون أي مقاومة من المتمردين. وفي ٩ آذار/مارس، استولت القوات المتحالفة على بردوبو، إقليم جدو. وقد أُبلغ عن قصف أسبوعي بقذائف الهاون واشتباكات في بردوبو والمناطق المحيطة بها منذ الاستيلاء عليها. وفي ١٣ آذار/مارس، استولت قوات بعثة الاتحاد الأفريقي والقوات الصومالية على مدينة بولوبردي، إقليم هيران. وفي ١٨ آذار/مارس، قام مقاتلو حركة الشباب بعملية هجومية معقّدة على أحد الفنادق الذي كان يستخدم قاعدة للقوات الصومالية وقوات البعثة في بولوبردي، مما أدى إلى وقوع قتيلين من بين أفراد قوات البعثة وخمسة قتلى من أفراد الجيش الوطني.

١٢ - وفي ١٦ آذار/مارس، استعادت قوات بعثة الاتحاد الأفريقي والقوات الصومالية مدينة ورشيخ الساحلية في إقليم شبيلي الوسطى. وفي ١٨ آذار/مارس، استولوا على فيدو الواقعة على الحدود مع إقليم هيران. وعلاوة على ذلك، في ٢٢ آذار/مارس، تقدّمت القوات المشتركة من ماركا واستولت على قريولي في إقليم شبيلي السفلى. وإضافة إلى الهجوم العسكري المستأنف، ظلّ إقليم شبيلي السفلى يشهد عدم استقرار شديد بسبب الهجمات الاستكشافية التي تشنّها حركة الشباب، فضلا عن الأنشطة الإجرامية التي أُفيد أن القوات الصومالية تقوم بها، بما في ذلك إقامة نقاط تفتيش غير قانونية وشن عمليات إطلاق النار وعمليات سطو مسلح. وفي ٢٥ آذار/مارس، استولت قوات بعثة الاتحاد الأفريقي والقوات الصومالية على ماحس، على الحدود بين إقليمي هيران وجلجدود، وتقدّمت صوب عيل بور، في إقليم جلجدود، الذي استولت عليه في ٢٦ آذار/مارس دون أي مقاومة من حركة الشباب.

١٣ - وظلّ الوضع في كيسمايو متقلبا. وفي ١٧ شباط/فبراير، اغتيل رئيس الاستخبارات في إدارة جوبا المؤقتة، وأعلنت حركة الشباب مسؤوليتها عن العملية. وفي ٢٦ آذار/مارس،

أُطلقت أربعة صواريخ صغيرة في اتجاه المطار خلال اجتماع بين مسؤولين إداريين وممثّلين عن الإدارة ووفد للأمم المتحدة. ولم يصب أحد بأذى. وواصلت قوات بعثة الاتحاد الأفريقي وقوات إدارة جوبا المؤقتة مواجهة الهجمات الإرهابية وهجمات العصابات داخل كيسمايو وفي منطقة جوبا السفلى الأوسع، ولا سيما في محيط أفمادو وعلى طول الطريق بين تابتا وضوبلي.

١٤ - وفي ٧ نيسان/أبريل، قتل أحد حرّاس أمن المطار في مطار غالكعيو خبيرين استشاريين دوليين يعملان مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. وقد أوقف المعتدي وثلاثة مشتبه بهم، ويجري التحقيق في الحادث. وإن تقارير جديدة تفيد برؤية عناصر من حركة الشباب وعمليات تسللهم في بوساسو وغاروي وغالكعيو والمناطق المحيطة بها تشير إلى أن بعض المقاتلين ينتقلون إلى بونتلاند، ولا سيما في منطقة جلجلا الجبلية، ملتمسين اللجوء المؤقت بعيدا عن الهجوم الجاري في وسط الصومال وجنوبه. وقد شدّدت سلطات بونتلاند التدابير الأمنية في كل المدن الكبيرة، وزادت عدد نقاط التفتيش على الطريق المؤدية من بوساسو إلى غالكعيو.

١٥ - وفي ٢٠ نيسان/أبريل، أطلق الرئيس مؤتمرا وطنيا للأمن في مقديشو، مدته ثلاثة أيام، نظمته وزارة الأمن الوطني، بمشاركة طائفة واسعة من المؤسسات الأمنية وأصحاب الأعمال ومنظمات المجتمع المدني في الصومال. وقد حضر المؤتمر ممثّلون عن بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال والمجتمع الدولي بصفتهم مراقبين. وتداول المشاركون المسائل الأمنية بهدف وضع إطار استراتيجي شامل لسياسة عامة للأمن الداخلي. ويمثل ذلك خطوة غير مسبوقة اتخذتها الحكومة الاتحادية في سبيل الإمساك بزمام شؤون الأمن في البلد.

ثالثا - الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة من أجل توطيد السلام

١٦ - واصلت الأمم المتحدة العمل مع المجتمع الدولي بشأن تنفيذ الميثاق الصومالي ورؤية عام ٢٠١٦، باعتبارهما أساساً لتنسيق الدعم الدولي من خلال منهاج عمل وطني موحد. وعكفت الحكومة على وضع برنامج عمل لعام ٢٠١٤ يتسق اتساقاً كاملاً مع الميثاق، قدمه رئيس الوزراء إلى البرلمان الاتحادي في أوائل شهر نيسان/أبريل.

١٧ - وتعكف بعثة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على العمل مع الحكومة الاتحادية لبناء قدراتها على تنفيذ الأولويات التشريعية الرئيسية، بسبل من بينها دعم مكتب الصياغة التشريعية في وزارة العدل والشؤون الدستورية ودعم البرلمان الاتحادي فيما يتعلق بجدول

أعماله التشريعي لعام ٢٠١٤. وتعمل بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أيضاً مع السلطة التنفيذية للحكومة الاتحادية من أجل بناء نظم وقدرة تنظيمية على مستوى مجلس الوزراء والأمانات في إطار برنامج ريادي لتنمية القدرات المؤسسية، بالتعاون مع البنك الدولي.

١٨ - واستحدثت البعثة مناقشات سياسية شهرية مع قادة الرأي الصوماليين وممثلي المجتمع المدني بشأن دفع عجلة الأولويات السياسية للحكومة الاتحادية.

ألف - المساعي الحميدة والدعم السياسي

١٩ - يواصل ممثلي الخاص في الصومال ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال، نيكولاس كاي، بذل جهود المساعي الحميدة لدى الحكومة الاتحادية ولدى الجهات الفاعلة الإقليمية. وفيما يتعلق بالحالة المتوترة في بيدواه، حث الحكومة الاتحادية على التوسط بين العمليتين المتنافستين وأكد من جديد استعداد الأمم المتحدة والشركاء الدوليين لدعم التوصل إلى حل عن طريق التفاوض. واستمرت الجهود الرامية إلى بناء علاقات التعاون بين مقديشو وغاروي. ويواصل السيد كاي، بالتنسيق مع الشركاء الآخرين، التواصل مع حكومتي بونتلاند و ''صوماليلاند'' لحث كلا الطرفين على ممارسة ضبط النفس وتجنب المواجهة والدخول في حوار.

٢٠ - وفي ٢١ و ٢٢ آذار/مارس، عقد ممثلي الخاص مشاورات مع مختلف الشركاء في نيروبي، كينيا، قدم خلالها إحاطة مشتركة للمجتمع الدبلوماسي مع الممثل الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي للصومال، السفير محمد صالح النظيف، ومبعوث الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية إلى الصومال، محمد أفي، بشأن عملية النسر وبشأن التطورات السياسية الرئيسية في الصومال.

٢١ - وفي ٢٤ آذار/مارس، ألقى ممثلي الخاص كلمة أمام الاجتماع ٤٢٥ لمجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي المعقود في أديس أبابا. وقد شدد على أهمية التنسيق بين الحملة العسكرية والعمليات السياسية وأنشطة تحقيق الاستقرار في جنوب ووسط الصومال، وحث الحكومة الاتحادية على مواصلة الاضطلاع بدور قيادي في بدء عملية تكوين دولة تنعم بالسلام. وسافر بعد ذلك إلى جيبوتي، حيث أجرى مشاورات مع الرئيس إسماعيل عمر غيله.

٢٢ - وفي ٢٦ آذار/مارس، التقت نائبة ممثلي الخاص، فتيحة سرور، بالنائب الأول لرئيس إدارة جوبا المؤقتة، الجنرال عبد الله إسماعيل فرتاغ، في كيسمايو. وأكدت أهمية قيام الحكومة الاتحادية وإدارة جوبا المؤقتة بتنفيذ اتفاق أديس أبابا، وحثت على إجراء حوار مباشر بين الطرفين. ودعت أيضاً إدارة جوبا المؤقتة إلى المشاركة في الأفرقة العاملة المنشأة في إطار أهداف بناء السلام وبناء الدولة لأغراض تنفيذ الميثاق الصومالي.

باء - دعم عملية بناء السلام وبناء الدولة

إرساء نظام اتحادي وعملية مراجعة دستورية/سياسة ديمقراطية وحكم ديمقراطي

٢٣ - واصلت الأمم المتحدة تقديم المشورة الاستراتيجية وفي مجال السياسات لدعم تكوين الدولة في الصومال. وفي أوائل شهر شباط/فبراير، أَطلَع مكتب الرئيس أعضاء المجتمع الدولي على مشروع أولي لإطار عمل الحكومة الاتحادية المتعلق بتنفيذ خارطة الطريق السياسية لرؤية عام ٢٠١٦. وقدمت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال المشورة إلى الحكومة الاتحادية، بناءً على طلبها، بشأن تنفيذ خارطة الطريق السياسية، شملت توصية بالدمج بين أطر التنسيق المتعلقة بالهدف ١ من أهداف بناء السلام وبناء الدولة المشمولة بالميثاق الصومالي وإطار عمل رؤية عام ٢٠١٦.

٢٤ - ومع إنشاء وزارة العدل والشؤون الدستورية، وفي أعقاب تشكيل مجلس الوزراء الجديد في كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، تدور حالياً مناقشات بين السلطتين التنفيذية والتشريعية لبناء توافق في الآراء بشأن الأدوار والمسؤوليات المنوطة بالجهات المعنية في العملية الدستورية ولوضع نهج مشترك للتربية المدنية والتوعية العامة. وتشترك بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في دعم هاتين العمليتين.

٢٥ - وأوفدت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بدعم من شعبة المساعدة الانتخابية التابعة لإدارة الشؤون السياسية بالأمانة العامة، مستشاراً لشؤون الانتخابات لتقديم المشورة الأولية إلى الحكومة الاتحادية بشأن الأولويات والتشريعات الانتخابية. وقد وافقت الحكومة الاتحادية من حيث المبدأ على تشكيل لجنة لقانون الانتخابات تضم ممثلين من وزارة الداخلية والنظام الاتحادي، ووزارة العدل والشؤون الدستورية، والبرلمان الاتحادي لصياغة مشروع قانون أولي لإنشاء اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة، التي سيدعمها كل من البعثة والبرنامج الإنمائي.

قطاع الأمن وسيادة القانون

إصلاح قطاع الأمن

٢٦ - في ٣ آذار/مارس، اتفقت الحكومة الاتحادية والمجتمع الدولي على اختصاصات الفريق العامل المعني بالهدف ٢ من أهداف بناء السلام وبناء الدولة، الأمر الذي سيساعد الحكومة الاتحادية على تنسيق الدعم الموجه لإنشاء مؤسسات أمنية اتحادية موحدة ومتمكنة وخاضعة للمساءلة توفر حدا أدنى من الأمن للصوماليين. وتوفر بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال الدعم بأعمال الأمانة. وفي ١ نيسان/أبريل، استُهِل مشروع بشأن هيكل أمانة مجلس الأمن الوطني مع الحكومة الاتحادية بغرض تيسير تزويد المجلس بمستوى أفضل من التخطيط والتوجيه.

٢٧ - واستمرت عملية استعراض الإنفاق العام في القطاع الأمني التي تجريها الحكومة الاتحادية بدعم من البنك الدولي والبعثة. وسيساعد الاستعراض الحكومة الاتحادية على العمل مع السلطات الإقليمية لوضع استراتيجية وسياسة عامة للأمن الوطني واتخاذ قرارات مستنيرة بشأن تخصيص الموارد وتحديد أولويات السياسة العامة وتحديد الثغرات المالية على نطاق القطاع الأمني. وفي الوقت نفسه، أعلنت الحكومة الاتحادية اعتزامها وقف الشركات الأمنية الخاصة عن العمل في الصومال. وقد أنهت تجديد التراخيص للشركات الموجودة في كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، ولم يُمنح إلا تمديدين مؤقتين منذ ذلك الحين. وما زالت الاحتياجات اللازمة لتنمية القدرات كبيرة.

٢٨ - وقد قام الفريق العامل المعني بسياسة الدفاع، وهو لجنة فرعية تابعة للفريق العامل المعني بالدفاع، تشترك في رئاسته البعثة ووزارة الدفاع، بدعم الحكومة الاتحادية في صياغة مشروع الإرشادات الوزارية في مجال سياسة قطاع الدفاع للفترة ٢٠١٤-٢٠١٦، الذي تم التوقيع عليه في ٢٣ آذار/مارس.

٢٩ - وما زال الفريق التوجيهي المعني بالتدريب، بدعم من بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال، يتولى تنسيق دورات التدريب في معسكر تدريب الجزيرة في مقديشو لفائدة ٥٠٠ ١ فرد من أفراد الجيش. وساعدت البعثة أيضاً بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال ومكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال في تنفيذ المفهوم العسكري للعمليات.

تسريح المقاتلين

٣٠ - واصلت البعثة ما تقوم به من أنشطة لدعم البرنامج الوطني للمقاتلين المسرحين، مع زيادة التركيز على الخيارات المتاحة لدعم منطقة كيسمايو. وقد قدمت حكومة لكسمبرغ تمويلاً إضافياً لتغطية تكاليف المقاتلين المعرضين لخطر شديد.

الشرطة

٣١ - واصل قسم الشرطة المشترك التابع للأمم المتحدة دعمه لقوة الشرطة الصومالية من أجل تعزيز التخطيط الاستراتيجي والقدرة التشغيلية، بما في ذلك في المناطق المستعادة حديثاً. وأعلنت وزارة الأمن الوطني اعتزامها إنشاء فريق لتخطيط شؤون الشرطة بهدف تحديد الأولويات الوطنية وتحسين الرقابة. وتعاون قسما الشرطة ببعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال على تدريب ضباط الشرطة الصومالية الذين سيجري نشرهم في المناطق المستعادة حديثاً.

٣٢ - وقامت الأمم المتحدة بإصلاح سبعة مراكز شرطة في إقليمي بنادر وباي، فضلا عن تشييد مركز شرطة نموذجي في غاروي، في إطار الجهود المتواصلة لتعزيز القدرة التشغيلية وتوطيد خفارة المجتمعات المحلية. واختُتِمت الدورة الحادية والعشرين لدفع مرتبات حوالي ٥ ٧١١ ضابط شرطة في جنوب ووسط الصومال وسُجل جميع ضباط قوات الشرطة في جنوب ووسط الصومال في قاعدة بيانات الموارد البشرية.

٣٣ - ووضع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي توجيهات لقادة مراكز الشرطة بشأن مهام الشرطة الأساسية والإجراءات التشغيلية اللازمة لأي مركز شرطة حديث. وفي ٩ آذار/مارس، تخرج تسعة ضباط شرطة من كلية الحقوق في جامعة ولاية بونتلاند، بفضل منح دراسية مقدمة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وفي ''صوماليلاند''، شرع في دورة تدريبية لضباط الشرطة في مجال الإجراءات التشغيلية الخاصة بمركز شرطة نموذجي واستحدثت لصالح وحدة الشرطة الخاصة عملية رصد جديدة ترتبط بالأداء والأجور.

العدالة والسجون

٣٤ - واصلت الأمم المتحدة تقديم الدعم إلى وزارة العدل والشؤون الدستورية لتحقيق الهدف ٣ من أهداف بناء السلام وبناء الدولة عن طريق بناء القدرات المؤسسية وتيسير التوصل إلى اتفاقات بين الأمم المتحدة والوزارة بشأن أمور شتى من بينها إجراءات تنفيذ البرامج. وفي ٢٦ آذار/مارس، اجتمعت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال مع

ممثلين عن إدارة جوبا المؤقتة في كيسمايو مع من أجل تحديد الاحتياجات ذات الأولوية للإدارة المؤقتة ومناقشة كيفية بناء علاقات مع الحكومة الاتحادية.

٣٥ - وتقوم الأمم المتحدة بإعداد إطار للبرمجة المشتركة في مجال سيادة القانون (٢٠١٤-٢٠١٦) يتماشى مع الترتيب الذي اتخذه مركز التنسيق العالمي المشترك والذي يهدف إلى تفعيل الدعم الذي تقدمه البعثة ووكالات الأمم المتحدة، وتنسيق تدخلاتها في إطار الهدفين ٢ و ٣ من أهداف بناء السلام وبناء الدولة. ويجري تنسيق الإطار مع الحكومة الاتحادية، وهو قيد الاستعراض. وجرى افتتاح سجن حراسة مشددة في غاروي في ٢ نيسان/أبريل. الأمر الذي سيعزز تيسير نقل القراصنة الصوماليين المدانين في بلدان أخرى إلى الصومال لتنفيذ الأحكام الصادرة بحقهم. وقام بتمويل المشروع وإنجازه مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بالشراكة مع مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع. وفي الفترة ما بين ٢٥ و ٢٧ آذار/مارس، تلقى ٢٥ من موظفي السجون (من بينهم ٧ نساء) تدريبا في مقديشو في مجال معاملة السجناء وإدارة السجون والعدل بين الجنسين وقضاء الأحداث، وفرته بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة. وفي ٤ نيسان/أبريل، فر ١٥ سجينا من سجن بوساسو، وقد تم ضبط ١٣ منهم.

الأمن البحري

٣٦ - في حين لا تزال معدلات وقوع حوادث القرصنة منخفضة، يظل الخطر كامنا وإمكانية تراجع المكاسب قائمة في ظل غياب التنمية المستدامة وعدم وجود جهاز قوي للأمن البحري في الصومال. ويبين إلقاء القبض على مجموعتين من القراصنة أن القرصنة في الصومال لم يتم قمعها بعد. وقد نقل المشتبه فيهم إلى سيشيل لمحاكمتهم.

٣٧ - وفي إطار تنفيذ الاستراتيجية الصومالية للموارد البحرية والأمن البحري، تقوم الأمم المتحدة والمنظمة البحرية الدولية بتقديم المساعدة التقنية إلى حكومة الاتحادية. وفي الفترة من ٢٤ إلى ٢٧ آذار/مارس، نظم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة حلقة عمل قانونية للقضاة والمدعين العامين الصوماليين، ودعا إلى عقد اجتماع للفريق العامل القانوني التابع للآلية الإقليمية للتنسيق البحري في ٢٨ آذار/مارس. وعقدت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة حلقة عمل عن مصائد الأسماك في الفترة من ١ إلى ٥ نيسان/أبريل. ومن جهة أخرى، اتسم تطوير هيكل للأمن البحري في إطار مجلس الأمن الوطني بالبطء بسبب الافتقار إلى توافق في الآراء داخل المجلس بشأن المنطقة الاقتصادية الخالصة في الصومال وتوزيع الأدوار والمسؤوليات بين الشرطة البحرية وخفر السواحل والبحرية.

الإجراءات المتعلقة بالألغام

٣٨ - واصلت دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام إسداء المشورة التقنية إلى السلطة الصومالية لإدارة المتفجرات ومركز الإجراءات المتعلقة بالألغام في كل من ''صوماليلاند'' وبونتلاند. ووفرت أفرقة التوعية بمخاطر المتفجرات في حالات الطوارئ التابعة لدائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام تدريبا على السلوك الآمن لفائدة ٦٧٥ ١ عائدا من المملكة العربية السعودية في آذار/مارس، ونفذت أنشطة للتوعية بمخاطر الألغام في أقاليم جدو وبكول وجلجدود طوال شهر نيسان/أبريل.

٣٩- وأسفرت عمليات التطهير التي تواصل أفرقة تابعة لدائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام الاضطلاع بها في مقاطعة دينلي بمقديشو عن تدمير ٦٠٩ ١ قطع من الذخائر غير المنفجرة، مما قلل من فرص إعداد تلك المتفجرات لاستخدامها في الأجهزة المتفجرة المرتجلة. وقدمت دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام الدعم للجهود التي تبذلها الحكومة الاتحادية في سبيل الامتثال للالتزامات المتعلقة بالجزاءات عن طريق إدخال تحسينات في مجال الأمن المادي في مرفق تابع للجيش لتخزين الأسلحة والذخائر في مقديشو. وخلال الفترة من ٢١ إلى ٢٣ نيسان/أبريل، تم تدريب ١٠ أفراد من الجيش على وسم الأسلحة وحفظ السجلات.

٤٠- وواصلت دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام تقديم الدعم في مجال إدارة المتفجرات إلى بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وقوات الأمن الوطنية في جميع أنحاء جنوب ووسط الصومال. وقدم التدريب والتوجيه بشأن التخلص من المعدات المتفجرة وإبطال الأجهزة المتفجرة المرتجلة إلى الوحدات الإثيوبية التابعة لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. كما تلقت قوات الشرطة الصومالية التدريب والتوجيه والمعدات من أجل التخلص من المعدات المتفجرة وإبطال الأجهزة المتفجرة المرتجلة والكشف عن المتفجرات باستخدام الكلاب. وقدمت دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام الدعم لعمليات التفتيش التي اضطلعت بها الشرطة في المواقع الحكومية/مرافق البنى التحتية الرئيسية. وقد وقع في مقديشو، وبيدواه في إقليم باي، وبلدوين في إقليم هيران، وأفغويي في إقليم شبيلي السفلى، ٢٨ حادثا من جراء الأجهزة المتفجرة المرتجلة وتم الكشف عن ٣٦ قطعة من الذخائر غير المنفجرة وتدميرها.

٤١ - وواصلت دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام تقديم الدعم إلى قوافل إعادة الإمداد التابعة لمكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال من خلال مسح الطرق لإزالة أخطار المتفجرات وأجرت عمليات تفتيش عن المتفجرات في مخيمات الأمم المتحدة.

جيم – حقوق الإنسان وتوفير الحماية

حقوق الإنسان

٤٢ – واصلت بعثة الأمم المتحدة تقديم المساعدة التقنية إلى وزارة حقوق الإنسان وشؤون المرأة. كما واصلت تقديم المساعدة التقنية في شكل تدريب إلى اللجنة البرلمانية المعنية بحقوق الإنسان في بونتلاند ولجنة حقوق الإنسان في ''صوماليلند'' ومنظمات المجتمع المدني في ''صوماليلاند'' وفي جنوب ووسط الصومال وبونتلاند.

٤٣ – وفي ١١ آذار/مارس، أعدم ثلاثة رجال رميا بالرصاص في مقديشو بعد إدانتهم بارتكاب جرائم قتل في ظل نظام القضاء العسكري. وحتى تاريخه من عام ٢٠١٤، أعدمت الحكومة الاتحادية أربعة أشخاص رغم التزامها في عام ٢٠١١ بوقف العمل بعقوبة الإعدام.

٤٤ – واستمرت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال وشركاؤها في تلقي تقارير عن انتهاكات لحقوق الإنسان، زعم أن بعضها ارتكب في إطار الحملة العسكرية المستمرة. لكن تعذر التحقق من تلك التقارير بسبب الأجواء الأمنية السائدة.

٤٥ – واستمرت عمليات الإخلاء القسري للأشخاص المشردين داخليا. وفي آذار/مارس، أسفرت عملية إخلاء بعض الأسر في مقاطعة هودان بمقديشو عن احتجاجات. وأشير مع القلق إلى أن قوات الشرطة الصومالية ردت بإطلاق النار وحرق الإطارات.

٤٦ – وقد وضعت الحكومة الاتحادية، بدعم من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان للمشردين داخليا، الصيغة النهائية لإطار سياستها العامة المتعلقة بالتشرد الداخلي، الذي يتيح الأساس اللازم لكفالة اتباع نهج منظم ومنسق يمكن التنبؤ به ويكون قائما على المبادئ إزاء حالة ما يزيد على مليون من المشردين داخليا واللاجئين العائدين.

٤٧ – ورحل نحو ٦ ٠٠٠ مهاجر صومالي إلى مقديشو من المملكة العربية السعودية. وتقوم مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة برصد عمليات الترحيل وتقديم المساعدة الطارئة في حالات الأشخاص الأكثر ضعفا وتوفير الدعم للأشخاص الذين يحتاجون إلى الحماية.

٤٨ – وفي ٩ نيسان/أبريل، قامت كينيا بترحيل ٨٣ مواطنا صوماليا ينتمون إلى مجموعة اعتقل أفرادها في أعقاب تفجيرات مميتة وقعت في أحد الأحياء ذي الأغلبية الصومالية في نيروبي في ٣١ آذار/مارس. وفي ٥ نيسان/أبريل، التقى الرئيس مع نظيره الكيني، أوهورو كينياتا، لمناقشة عمليات احتجاز وترحيل اللاجئين الصوماليين الذين يزعم أنهم لا يحملون

وثائق قانونية. وفي ١٧ نيسان/أبريل، رحلت كينيا ٩١ مواطنا صوماليا آخر. ورافق هذه المجموعة السفير الصومالي لدى كينيا.

٤٩- وفي ٢٠ آذار/مارس، وقعت الحكومة الاتحادية على اتفاق ينشئ برنامجا لتوفير العمل اللائق وصدقت على ثلاث من الاتفاقيات الأساسية لمنظمة العمل الدولية هي: اتفاقية الحرية النقابية وحماية حق التنظيم النقابي، ١٩٤٨ (رقم ٨٧)؛ واتفاقية حق التنظيم النقابي والمفاوضة الجماعية، ١٩٤٩ (رقم ٩٨)؛ واتفاقية حظر أسوأ أشكال عمل الأطفال، ١٩٩٩ (رقم ١٨٢).

حماية الطفل

٥٠ - تم الإبلاغ عن ما مجموعه ٦١ حادثا من حوادث الانتهاكات الجسيمة استهدفت ٥٨ طفلا (٥٠ فتى و ٨ فتيات). وانطوت معظم الانتهاكات على تجنيد واستخدام الأطفال من قبل قوات أمنية ذات صلات بالجيش والمليشيات المتحالفة معه والشرطة وحركة الشباب، وعلى العنف الجنسي والاعتقال والاحتجاز التعسفيين. ووقع وزراء الدفاع والداخلية ووزير الأمن الوطني إجراءات العمل الموحدة للتعامل مع الأطفال الذين كانوا مرتبطين سابقا بقوات وجماعات مسلحة.

٥١ - ووفرت بعثة الأمم المتحدة التدريب لما مجموعه ١٩٢ من ضباط الصف ولمجموعة أساسية مكونة من ٣٢ مدربا في مجال حماية الطفل في إطار الجهود المبذولة لبناء قدرات الجيش. والجنود هم أفراد سرية المشاة المتعددة العشائر للتدخل التي تشكلت مؤخرا. وقد استمرت برامج إعادة الإدماج في المجتمعات المحلية في جنوب ووسط الصومال، التي شملت تقديم الدعم النفسي والاجتماعي إلى المصابين بصدمات من جراء النزاع والعنف وسوء المعاملة والتدريب على المهارات الحياتية وتوفير برامج العودة إلى المدرسة والتدريب المهني لـ ٤٩٨ طفلا.

تعميم مراعاة المنظور الجنساني وتمكين المرأة

٥٢ - في ١٩ شباط/فبراير، اجتمع ممثلو المنظمات النسائية الصومالية في مقديشو من أجل تحديد الإجراءات اللازمة لضمان تعميم مراعاة المسائل الجنسانية في جميع أهداف بناء السلام وبناء الدولة المشمولة بالميثاق الصومالي. كما استمرت الأمم المتحدة في تيسير عقد اجتماعات لأعضاء مبادرة دور المرأة في القيادة الصومالية من أجل وضع استراتيجية لتحسين مشاركة المرأة في عملية صنع القرار على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والمحلي. وسوف تصب المشاورات في وضع برنامج مشترك بشأن مشاركة المرأة في بناء السلام وعملية

صنع القرار على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والمحلي، بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال. وفي ١٩ آذار/مارس، اجتمع أعضاء مبادرة دور المرأة في القيادة الصومالية في بونتلاند لمناقشة أولويات البرنامج المشترك.

٥٣ - وخلال شهر آذار/مارس، وضعت بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال الصيغة النهائية لسياستها الجنسانية التي تهدف إلى تعزيز قابليتها للاستجابة في سياق اضطلاعها بولايتها. وحضر ١٤ ممثلا من الحكومة الاتحادية وحكومة بونتلاند ومنظمات المجتمع المدني في ''صوماليلاند''، بتمويل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، اجتماعات الدورة الثامنة والخمسين للجنة وضع المرأة المعقودة في نيويورك.

العنف الجنسي في حالات النزاع والعنف الجنساني

٥٤ - قدم شركاء منظمة الأمم المتحدة للطفولة المساعدة إلى ٢٥٦ من ضحايا العنف الجنساني، بمن فيهم ٥٠ طفلا. وفي ٢٣ شباط/فبراير ٢٠١٤، قررت أسرة إحدى ضحايا الاغتصاب البالغ عمرها ثلاث سنوات في بونتلاند أن يُبت في القضية من خلال نظام العدالة التقليدية على الرغم من محاولات بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال الرامية إلى تيسير الاستفادة من آليات العدالة الرسمية.

دال - الحالة الإنسانية

٥٥ - تظل الأزمة الإنسانية في الصومال من أكبر الأزمات ومن أشدها تعقيدا في العالم حيث يعاني حوالي ٣٠ في المائة من السكان من العوز بالرغم من التحسينات التي شهدها مؤخرا وضع الأمن الغذائي. ويحتاج ما قدره ٢,٩ مليون شخص إلى دعم فوري في مجالي إنقاذ الحياة وسبل كسب العيش. ويظل عدم كفاية وسوء الخدمات الاجتماعية الأساسية المقدمة يقوضان قدرة الناس على مواجهة هذا الوضع في حين أن ٠٠٠ ٦٣٥ شخص من المقيمين في المستوطنات يحتاجون إلى دعم تستوفى به المعايير الأساسية الدنيا في مجالات تشمل التعليم، والصحة، والمأوى والمياه، والصرف الصحي والنظافة الصحية.

٥٦ - وبالرغم من بيئة العمل الصعبة، وفر الشركاء في المجال الإنساني الغذاء والمساعدة في توفير سبل كسب العيش لما عدده ٠٠٠ ٧٩٤ شخص، وإمكانية حصول ٠٠٠ ١٣٣ شخص بصورة مؤقتة على المياه المأمونة والمستدامة، والعلاج في حالات سوء التغذية الحاد إلى ٠٠٠ ٤٧ طفل دون سن الخامسة، والرعاية الصحية الأساسية لما عدده ٠٠٠ ٣٦٣

شخص، وفرص التعلم لـ ٠٠٠ ٢٣٢ شخص والمأوى في حالات الطوارئ واللوازم المترلية لما عدده ٠٠٠ ١٨ شخص.

٥٧ - واتصلت معظم الاحتياجات الإنسانية المبلغ عنها في أعقاب عملية النسر بالتحركات السكانية. فقد أفادت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بأن نحو ٠٠٠ ٥٠ شخص شردوا بصورة مؤقتة من جراء العملية ولا يزال يتعين التحقق من تقارير تفيد بحالات تشريد مؤقت تتصل بـ ٠٠٠ ٢٠ آخرين. وقد تؤدي تلك التحركات إلى زيادة الضغوط المفروضة على الموارد المائية الشحيحة حيث أن معظم الناس يعودون إلى المواقع الحضرية وشبه الحضرية المعرضة للأمراض والفيضانات وحالات الجفاف الموسمية.

٥٨ - ونظرا لانعدام سبل الوصول الآمن ودونما عائق، يواجه الشركاء في المجال الإنساني صعوبات في الاضطلاع بعملياتهم في مجال نقل السلع والأفراد بصورة مستدامة. غير أنهم أجروا تقييمات سريعة للاحتياجات في بيدواه، إقليم باي، وفي حُدر وواجد، إقليم بكول. وقد أعيقت إمكانية استخدام الطرق للوصول إلى المناطق المستعادة حديثا بسبب نقاط التفتيش الأمني في حين أدى الحظر التجاري الذي تفرضه حركة الشباب في إقليم بكول إلى حدوث ارتفاع حاد ومفاجئ في أسعار الأغذية في حُدر. وتتمثل إحدى الأولويات الرئيسية في كفالة إمكانية الوصول بشكل آمن يمكن التنبؤ به لتوفير اللقاحات للمناطق التي أصبح من الممكن الوصول إليها حديثا ولكفالة تلبية الاحتياجات من المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية.

٥٩- ووفرت الاستجابة الطارئة لنحو ٨٠٠ ٦ شخص وصلوا إلى بيدواه، بما شمل تزويدهم بمجموعات الإيواء واللوازم المترلية. كما قدمت الخدمات الصحية وزود ٦٠٠ ٤ شخص بإمدادات المياه وخدمات الصرف الصحي ولوازم النظافة الصحية. وفي حُدر، عاد منذ أوائل آذار/مارس ما يقدر بـ ٨٠٠ ١ شخص واندمجوا في المجتمعات المحلية المضيفة. ونشر فريق طبي في حُدر لتوفير خدمات إنقاذ الحياة.

٦٠ - وبلغ عدد حالات الإصابة بشلل الأطفال في الصومال ١٩٤ حالة. وبعد عدة حملات طارئة، تراجعت نسبة انتقال العدوى و لم يبلغ عن أي حالة جديدة في بنادر، وهي بؤرة تفشي العدوى، منذ تموز/يوليه ٢٠١٣، كما لم يبلغ عن أي حالة جديدة على نطاق البلد في عام ٢٠١٤. وستتواصل أنشطة التصدي للعدوى طوال عام ٢٠١٤ لوقف انتشارها ومنع ورودها من أماكن اخرى. وبحلول نهاية شهر آذار/مارس، كانت حملة مكافحة شلل الأطفال على نطاق البلد قد وفرت التحصين لما يزيد عن مليوني طفل دون سن الخامسة.

هاء – تحقيق الاستقرار

٦١ – تكثفت الجهود الرامية إلى تحقيق الاستقرار في الأراضي المستعادة من خلال عملية النسر حيث أن الحكومة الاتحادية بدأت تنشئ إدارات انتقالية للمقاطعات الـ ٢٥ المشمولة بتلك المرحلة من العمليات العسكرية المشتركة. وستخلف تلك الترتيبات إدارات إقليمية مؤقتة بعد شهرين. كما يجري إعادة تثبيت إدارات كانت قائمة من قبل مثل الإدارة التي كانت قائمة في حُدر خلال الأسبوع الأول من شهر آذار/مارس. وحتى تاريخه، عينت إدارات انتقالية في ٨ من المقاطعات العشر المستعادة. بالإضافة إلى ذلك، بدأت أيضا وفود رفيعة المستوى من الحكومة الاتحادية تزور المناطق المستعادة حديثا. وفي آذار/مارس، قاد كل من وزير الداخلية والنظام الاتحادي ورئيس الوزراء وفدا إلى حُدر وبولوباردي على التوالي.

٦٢ – وحددت الحكومة الاتحادية والشركاء الدوليون الاحتياجات من الدعم اللازم للمناطق المستعادة حديثا حيث توجد احتياجات ملحة في مجالي الأمن والحوكمة واحتياجات إنسانية وأخرى تتصل بسبل العيش. وتعمل الأمم المتحدة مع الحكومة الاتحادية لوضع اقتراح بتوفير الدعم لتلك المناطق، سيجري تقديمه إلى صندوق بناء السلام للحصول على الموارد من خلال مرفق الاستجابة الفورية. وأوفد مكتب دعم بناء السلام قدرة تعزيزية في ١٤ نيسان/أبريل لتوفير الدعم لبعثة الاتحاد الأفريقي وفريق الأمم المتحدة القطري من أجل المساعدة في وضع الصيغة النهائية للاقتراح واستعراض الدعم الذي يقدمه صندوق بناء السلام عموما إلى الصومال.

واو – الانتعاش والتنمية على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي

٦٣ – بدأت أعمال الإصلاح في سوق أنسالوتي في مقاطعة حمر جبجب بمقديشو في ٢٢ شباط/فبراير في إطار مشروع لإيجاد العمالة المستدامة وتحسين سبل المعيشة، يمثل شراكة بين برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية وإدارة إقليم بنادر ومنظمات غير حكومية محلية. وفي ٦ آذار/مارس، قام برنامج الأغذية العالمي بشراء ٢٠٠ طن من الذرة من تعاونيات المزارعين في إقليم شبيلي السفلى. ويمثل ذلك عملية الشراء الأولى من نوعها، وهي تتبع مبادرة رائدة مشتركة مع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة لشراء الحبوب الصومالية محليا، استهلت في عام ٢٠١٣ لإقامة الصلات بين المنتجين والأسواق.

٦٤ – وخارج الصومال، وفر مكتب الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب الدعم للحكومة الاتحادية من أجل إيفاد ممثلين لحضور المعرض العربي الإقليمي الأول للتنمية القائمة على التعاون فيما بين بلدان الجنوب الذي انعقد في في الدوحة

في الفترة من ١٨ إلى ٢٠ شباط/فبراير. وخلال جلسة خاصة عن الصومال، سلط الضوء على أهمية التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي بالنسبة للميثاق الصومالي. وانعقد أول مؤتمر وعرض للمنتجين الصوماليين منذ أكثر من عقدين يومي ١٧ و ١٨ آذار/مارس في دبي، الإمارات العربية المتحدة. وأبرز العرض الماشية والزراعة ومصائد الأسماك الصومالية وجمع بين المنتجين والمستثمرين والخبراء وصانعي السياسات والمانحين.

٦٥ - وفي ٢٤ نيسان/أبريل، وقع وزير المالية مذكرة اتفاق بشأن التدفق التمويلي الوطني من الصندوق الاستئماني المتعدد الشركاء المخصص للصومال والذي تديره الأمم المتحدة. وتنظم هذه المذكرة الصلة بين الصندوق الاستئماني والتزام الميثاق الصومالي باستخدام النظم الوطنية بصورة تدريجية من خلال السماح مثلا بتوجيه تمويل المانحين نحو الكيانات الوطنية المعنية من خلال الخزانة.

واو - الجزاءات المحددة الأهداف

٦٦ - في إحاطته لمنتصف المدة التي قدمها إلى لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرارين ٧٥١ (١٩٩٢) و ١٩٠٧ (٢٠٠٩) بشأن الصومال وإريتريا في ٢٧ آذار/مارس، شجع فريق الرصد المعني بالصومال وإريتريا اللجنة على تحديد افراد أو كيانات يعتبر الفريق أنهم انتهكوا الجزاءات. كما أبلغ الفريق اللجنة بأن تجارة الفحم الصومالي تزداد بالرغم من الجهود الحثيثة التي تبذلها بعض دول المقصد لتنفيذ الحظر.

٦٧ - وفي ٤ نيسان/أبريل، وعلى نحو ما طلبه المجلس، قدمت في رسالتي إلى المجلس (S/2014/243) توصياتي بشأن المساعدة التقنية التي تقدمها الأمم المتحدة وغيرها من الجهات إلى حكومة الصومال امتثالا للمتطلبات التي حددها المجلس في قراره ٢١٤٢ (٢٠١٤).

حاء - تنسيق الجهود الدولية

٦٨ - انعقد الاجتماع الأول لمنتدى الشراكة الرفيع المستوى، وهو أعلى هيئة مسؤولة عن الإشراف على الميثاق الصومالي وتنفيذه، في ٢٤ شباط/فبراير في مقديشو. ويرأس هذه الهيئة التنسيقية الرئيس وممثلي الخاص في الصومال. وشدد ممثلون عن الحكومة الاتحادية والبرلمان ومختلف الأقاليم، فضلا عن المجتمع المدني والمجتمع الدولي، على أهمية الوفاء على وجه الاستعجال بالالتزامات المتعهد بها في الميثاق وتحسين الوضع الأمني في الصومال. وحث الشركاء الوطنيون الحكومة الاتحادية على وضع الصيغة النهائية لمشروع إطار عملها لرؤية عام ٢٠١٦ وعلى وضع خطط عمل لكل من أهداف بناء السلام وبناء الدولة المشمولة بالميثاق. أما حكومة بونتلاند التي كانت قد أعربت عن التزامها بالاتفاق الجديد، فقد اعتذرت ودعت إلى عقد اجتماع رفيع المستوى مع الشركاء الدوليين لمناقشة سبل المضي قدما.

رابعا – تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢١٢٤ (٢٠١٣)

٦٩- أحرز تقدم هام في تنفيذ القرار ٢١٢٤ (٢٠١٣) مع إطلاق عملية النسر ضد حركة الشباب في أوائل شهر آذار/مارس. واستعادت القوات الصومالية وقوات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال أراض في أقاليم جدو وباي وبكول وهيران وجلجدود وشبيلي الوسطى وشبيلي السفلى.

٧٠ - وواصلت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال العمل مع بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال لتنفيذ سياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان. واستهل فريق عامل مشترك بين الأمم المتحدة وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال يعنى بالسياسة أعماله في ١٥ شباط/فبراير. وحدد الآليات التي أنشأتها بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال لكفالة الامتثال لهذه السياسة. كما حدد الثغرات في الامتثال وأوصى باتخاذ تدابير لسد تلك الثغرات. ووفرت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال تدريبا توجيهيا في مجال حقوق الإنسان الأساسية لفائدة ١٨٠ قائدا في بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال و ٢٤٠ جنديا صوماليا قبل نشرهم.

٧١ - وفي أعقاب المعتكف الذي عقدته بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال في أديس أبابا يومي ١٢ و ١٣ شباط/فبراير، تعزز التعاون في مجالات مختلفة. وأنشئت منصة مشتركة لتبادل المعلومات مع العنصرين العسكري والمدني في بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال.

الدعم اللوجستي المقدم إلى بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والجيش

٧٢ - واصل مكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال تقديم الدعم اللوجستي لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والجيش، حسبما أذن به مجلس الأمن في قراره ٢١٢٤ (٢٠١٣) وتمشياً مع مفهوم العمليات المنقّح لبعثة الاتحاد الأفريقي. ووفر مكتب دعم البعثة الدعم لتبديل وحدات بعثة الاتحاد الأفريقي في المواقع بحيث يتواءم وضع القوات في مناطق العمليات مع مفهوم العمليات، مما أدى إلى نقل ١ ١٠٠ جندي من القوات البوروندية و ١ ٢٠٠ جندي من القوات الأوغندية من إقليمي باي وبكول إلى أقليمي شبيلي الوسطى وشبيلي السفلى ونقل ٢٠٠ جندي من القوات البوروندية من إقليم باي إلى كيسمايو.

٧٣ - ويستمر بناء المراكز القطاعية للبعثة، إلى جانب تسليم المعدات اللازمة للقطاع ٤ (هيران وجلجدود). إلا أن عملية إعادة إمداد القطاع تظل صعبة لأن خطوط الإمداد طويلة

وغير آمنة وتستلزم أن يلجأ مكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال إلى استخدام عتاده الجوي المحدود. وكانت بعثة الاتحاد الأفريقي قد قدمت طلباً إلى حكومة الصومال الاتحادية للحصول على أراضٍ لتشييد مركزٍ للإمداد في كيسمايو. ومن المقرر إنشاء مركز فرعي جديد في ضوبلي، إقليم جوبا السفلي (القطاع ٢)، وقد بدأ العمل على ذلك. ويجري كذلك بناء مركز للطيران ومركز فرعي لدعم القطاع في بلدوغلي، إقليم شبيلي الوسطى (القطاع ١).

٧٤ - وبدأ مكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال بتسليم حصص الإعاشة للقوات الإثيوبية في القطاعين ٣ و ٤ في ١ نيسان/أبريل بعد انتهاء فترة الاكتفاء الذاتي. ومع ذلك، يظل توفير المياه الصالحة للشرب والمياه السائبة يشكل تحدياً نظرا لابتعاد القوات عن مراكز إعادة الإمداد في بيدواه وكيسمايو وبلدوين. وليست طريق الإمداد الرئيسية بين مقديشو وبيدواه آمنة تماماً، الأمر الذي يعيق عمليات إعادة الإمداد التي يقوم بها مكتب دعم البعثة.

٧٥ - وقد أنشأ مكتب دعم البعثة آليات لتوفير دعم لوجستي على مراحل للجيش ولضمان أن تفي جميع قوات الجيش المشاركة في العمليات المشتركة مع بعثة الاتحاد الأفريقي بالشروط المسبقة المحددة في القرار ٢١٢٤ (٢٠١٣). واتفقت الحكومة الاتحادية وبعثة الاتحاد الأفريقي على أن يدعم مكتب دعم البعثة عددا من الجنود أقصاه ٩٠٠ ١٠ جندي من الجيش الوطني في العمليات المشتركة. وقد بدأ مكتب دعم البعثة بتقديم الدعم اللوجستي للجيش مستفيدا من أولى الهبات المقدّمة إلى الصندوق الاستئماني لتوفير الدعم غير الفتاك. وتُدرّب الوحدتان الإثيوبية والجيبوتية ٦٠٠ ٣ جندي و ٠٠٠ ١ جندي من الجيش الوطني في القطاعين ٣ و ٤ على التوالي. وسيبدأ التدريب في قطاعات أخرى قريبًا. وقد أُنشئت، في مكتب دعم البعثة، خلية دعم مخصصة من أجل تنسيق الدعم المقدّم للجيش. وقد طُلب من البلدان المساهمة بقوات توفير وسائل نقل للقوات الصومالية المشاركة في العمليات المشتركة على أساس استرداد التكاليف. وحتى هذا التاريخ، كانت إثيوبيا قد قدمت ٥٠ ناقلة جند مع سائقين لنقل وحدات الجيش في القطاعين ٣ و ٤.

٧٦ - وقد أُدرج تمويل احتياجات الجيش من الدعم في صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي. وعقب الاجتماعات المعقودة على مستوى الخبراء مع الدول الأعضاء في نيويورك ونيروبي، عقد حدث رفيع المستوى لجمع الأموال في نيويورك في ٢٤ نيسان/أبريل. وتم تلقي تبرعات معلنة بقيمة ٨ ملايين دولار من حكومة كل من إثيوبيا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية من أصل

التمويل البالغ ٢٢ مليون دولار اللازم لدعم الجيش خلال الأشهر الاثني عشر الأولى من عملياته. وسيحدّ عدم تأمين التمويل الكافي من الدعم الذي يمكن أن توفره الأمم المتحدة.

٧٧ - ويظلّ صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي عنصراً أساسياً لتحسين العمليات وتعزيز فعالية حزمة الدعم اللوجستي المقدم لبعثة الاتحاد الأفريقي. وقد تلقى مكتب دعم البعثة مبلغ ٢,٥ مليون دولار كانت قد تعهدت بها حكومة كندا، واشترى فوراً مركبات نقل ومعدات هندسية، بالإضافة إلى معدات بث دعماً لبعثة الاتحاد الأفريقي.

٧٨ - وواصل مكتب دعم البعثة تقديم دعم بالغ الأهمية في مجال الاتصالات الاستراتيجية لكل من بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال. وإضافة إلى ذلك، قدّم تدريبات قبل النشر وتدريبات داخل البعثة وتدريبات أخرى لفائدة ٣٤٠ فردا من بعثة الاتحاد الأفريقي، ليصل إجمالي عدد الأفراد المتدربين منذ نيسان/أبريل ٢٠٠٩ إلى ٨ ٨١٦ فردا. وعزز مكتب دعم البعثة الدعم الطبي الذي يقدمه إلى بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وإلى الجيش.

٧٩- وقد ساند مكتب دعم البعثة جهود بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال لإنشاء خلية معنية بحصر الخسائر في صفوف المدنيين وتحليلها والاستجابة لها. وبدأت عملية استقدام مستشار أقدم لتولي قيادة الخلية. وقد تم تأمين التمويل لدعم الخلية أثناء فترة بدء التشغيل. ومن المتوقع أن تشرع لجنة الاتحاد الأفريقي فوراً في عملية الاستقدام بالنسبة للموظفين المدنيين والنظاميين العشرة المتبقيين.

خامسا - وجود الأمم المتحدة في الصومال

توسيع وجود الأمم المتحدة في الصومال

٨٠ - في ٢٦ شباط/فبراير، وقّعت الأمم المتحدة في مقديشو اتفاق مركز البعثة مع الحكومة الاتحادية.

٨١ - وفي ٢٨ نيسان/أبريل، كان قد نشر ما مجموعة ٣١٦ موظفاً دولياً و ٩٧٢ موظفاً وطنياً من بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها على النحو التالي: ٣٧٩ في مقديشو، و ٦٥ في هرجيسا، و ١٣ في بوساسو، و ٤١ في غاروي، و ٩ في غالكعيو. ويظل وجود موظّفين دوليين محدوداً في جنوب ووسط الصومال حيث نشر ثمانية في بيدواه، و ثلاثة في دولو، وأربعة في كيسمايو.

ويبلغ القوام الذي نشرته بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال ٦٦ موظفاً دولياً و ١٩ موظفاً وطنياً.

التكامل

٨٢ - تعمل الأمم المتحدة حالياً في شكل وجود متكامل. ويجري وضع الإطار الاستراتيجي المتكامل استجابة من الأمم المتحدة ومساهمة منها في تنفيذ الميثاق الصومالي. ومن المتوقع أن توضع الصيغة النهائية للعنصر الاستراتيجي من الإطار بحلول شهر أيار/مايو ٢٠١٤، فيما سيتم الانتهاء من العنصر التنفيذي بالتزامن مع وضع الصيغ النهائية لخطط العمل المتعلّقة بأهداف بناء السلام وبناء الدولة.

سلامة الموظفين وأمنهم

٨٣ - نُفّذت إجراءات داخلية لزيادة تعزيز التدابير الأمنية، بما في ذلك في مطار مقديشو الدولي، في أعقاب تفاقم الوضع الأمني في مقديشو، ولا سيما بعد العملية الهجومية المعقّدة التي شنت على القصر الرئاسي (فيلا صوماليا) في ٢١ شباط/فبراير واستمرار الإفادة عن تهديدات موجهة ضد الأمم المتحدة. وبدأت إعادة شغل تدريجي للمجمعات على طول طريق المطار في ٢٣ نيسان/أبريل.

٨٤ - وتحسبا لنشر وحدة الحراسة التابعة للأمم المتحدة وفقاً للقرار ٢١٢٤ (٢٠١٣)، قدّمت الأمم المتحدة بروتوكولاً لتعديل اتفاق مركز البعثة إلى الحكومة الاتحادية في ٥ نيسان/أبريل. وسيسهّل البروتوكول أنشطة الوحدة التي تساهم أوغندا فيها بقوات ومعدات. ويُنتظر تلقي رد الحكومة الاتحادية عليه. وفي غضون ذلك، وصل فريق متقدّم من الوحدة إلى مقديشو في ١٧ نيسان/أبريل.

٨٥ - وخلال الفترة من ١٧ آذار/مارس إلى ١٠ نيسان/أبريل، أجرى قسم الامتثال والتقييم والرصد التابع لإدارة الأمم المتحدة لشؤون السلامة والأمن تقييما لفعالية التدابير الأمنية التي اتخذها الأمم المتحدة في الصومال. وتبيّن أن درجة الامتثال كانت جيداً.

٨٦ - وعقب مقتل الخبيرين الاستشاريين التابعين لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في ٧ نيسان/أبريل، أجري استعراضا فوريا للوضع الأمني في بونتلاند. ويساعد كل من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وإدارة شؤون السلامة والأمن سلطات بونتلاند في التحقيق الذي تجريه. ويعتبر من الأولويات تقديم المسؤولين عن ارتكاب تلك الجرائم إلى العدالة.

سادسا – ملاحظـات

٨٧ – يسهم الهجوم العسكري المشترك الذي تشنه بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والجيش الوطني في تغيير المشهد السياسي في الصومال. وتتم استعادة المزيد من الأراضي من حركة الشباب، مما يمنح الحكومة الاتحادية الفرص لبسط سلطتها في جميع أنحاء البلد. وأشيد ببعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والجيش على التضحيات التي ما فتئا يبذلانها في مكافحتهما لحركة الشباب. ويجب أن ينتهز الشعب الصومالي تلك الفرص، عن طريق التحلي بروح الوفاق والمصالحة، فيما يعمل على إعادة بناء بلده بعد عقود من النزاع.

٨٨ – وأشيد بقيادة مفوضية الاتحاد الأفريقي على النجاح الذي حققته في تنفيذ مفهوم العمليات الجديد للبعثة. ومع ذلك، لا يزال القلق يساورني من استمرار انعدام العناصر التمكينية، لا سيما طائرات الهليكوبتر العسكرية، الذي يهدد بالحد من تأثير الجهود الموسعة التي أذن بها مجلس الأمن في قراره ٢١٢٤ (٢٠١٣). والوقت عامل جوهري في هذا الصدد. وإنني أدعو الدول الأعضاء على الإسراع في نشر طائرات الهليكوبتر وغير ذلك من عناصر تمكين القوة تمشيا مع مفهوم العمليات بالبعثة. والأمم المتحدة تقف على أهبة الاستعداد لسداد التكاليف للبلدان المساهمة بقوات عن معداتها. ولا أزال ممتنا للمجتمع الدولي، وعلى وجه الخصوص الاتحاد الأوروبي، على ما يقدمه من دعم.

٨٩ – وقد بدأت الأمم المتحدة في تقديم الدعم إلى الحكومة الاتحادية لتمكين الجيش من القيام بعمليات مشتركة تمشيا مع المتطلبات التي حددها مجلس الأمن في القرار ٢١٢٤ (٢٠١٣)، بما في ذلك التنفيذ الكامل لسياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان. ومع ذلك، تتجاوز احتياجات الجيش الواسعة النطاق بكثير الأموال الحالية والمتوقعة في صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لتوفير الدعم غير الفتاك للجيش. وأعرب عن امتناني لحكومتي المملكة المتحدة والولايات المتحدة على مساهماتها السخية في الصندوق. كما أعرب عن امتناني لحكومات إثيوبيا وإيطاليا والسويد على تعهداتها بتقديم الدعم. وأناشد المجتمع الدولي كي يتقاسم هذا العبء ويقدم المساهمات المستدامة والسخية من أجل دعم الحكومة الاتحادية.

٩٠ – وإنني أرحب بالزخم المتجدد الذي ولدته رؤية عام ٢٠١٦، وأحث الحكومة الاتحادية على التحرك بسرعة من أجل وضع الصيغة النهائية لإطار عملها، ولا سيما سن قانون لإنشاء اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة ولجنة الحدود والاتحاد. وأحث بقوة الحكومة الاتحادية والمجتمع الدولي على التعجيل بتنفيذ الالتزامات السياسية والمالية لكل منهما في إطار الميثاق الصومالي ورؤية عام ٢٠١٦. وينبغي التركيز على تحويل الخطط والأطر القائمة إلى

مساعدات أكثر تحديدا. ويأتي السعي المستمر إلى تعزيز مشاركة الممثلين الإقليميين الصوماليين في آليات التنسيق في إطار التطورات الجديرة بالترحيب التي تشجع على الشمول وتعكس الاحتياجات الآخذة في التطور خارج مقديشو. ومع ذلك، لا يزال هناك الكثير مما ينبغي إنجازه لكفالة المشاركة الأقوى على صعيد الدولة والأقاليم لكفالة تلبية احتياجات جميع أبناء الصومال.

٩١ - وأشير إلى الجهود المبذولة في إطار تشكيل الإدارات الإقليمية وأرحب باستمرار التزام الحكومة الاتحادية إزاء ضمان اتباع نهج شامل. وسوف تكون الولايات الاتحادية لبنات بناء الاستقرار والسلام في الصومال، وستتسم بأهمية بالغة في إنشاء هيكل متماسك وفعال يجسد مصالح جميع الصوماليين ويخدمها. بيد أنني أشعر بالقلق من أن الوتيرة التي تتطور بها هذه العمليات قد لا تتماشى مع التوقعات.

٩٢ - ويلزم الشعب الصومالي رؤية فوائد ملموسة نتيجة للتغييرات التي أدخلت في الإدارات المحلية والإقليمية، ولا سيما في المناطق المستعادة حديثا. ويتطلب تحقيق الاستقرار في تلك المناطق جهدا جماعيا تبذله الحكومة الاتحادية والأمم المتحدة وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والشركاء الدوليون. وأدعو إلى الوفاء بالتبرعات المعلنة، بما في ذلك في مؤتمر الاتفاق الجديد بشأن الصومال الذي انعقد في بروكسل في عام ٢٠١٣، من أجل تلبية الاحتياجات.

٩٣ - وأشعر بقلق بالغ إزاء تصاعد التوتر في بيدواه. وأرحب بالجهود التي بذلتها مؤخرا الحكومة الاتحادية لتسوية الخلافات القائمة بين عمليتي الإقليم الثلاثة والأقاليم الستة المتنافستين. وأشجع جميع الأطراف على السعي للتوصل إلى حل سلمي يتماشى مع الدستور الاتحادي المؤقت. والأمم المتحدة وشركاؤها على استعداد لدعم الجهود التي تبذلها الحكومة الاتحادية من أجل تسوية هذه الحالة بالطرق السلمية.

٩٤ - بالمثل، يساورني القلق إزاء احتمال وقوع مواجهة بين بونتلاند و ''صوماليلاند''. وأدعو كلا الجانبين إلى تجنب زيادة حدة التوترات والتحلي بضبط النفس. إذ من المهم الامتناع عن المواجهة في الوقت الذي يحقق فيه شعب الصومال تقدما كبيرا طال انتظاره صوب تحقيق السلام والاستقرار الدائمين. وسوف يواصل ممثلي الخاص بذل مساعيه الحميدة للمساعدة في تسوية المنازعات بالطرق السلمية. وأهيب بجميع الأطراف الفاعلة الإقليمية أن تتعاون تعاونا كاملا مع بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال في هذا الصدد.

٩٥ - وأرحب بالجهود التي تبذلها حكومة الصومال الاتحادية وإدارة جوبا المؤقتة والسلطة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية من أجل مواصلة تنفيذ اتفاق أديس أبابا. وأنوه بالخطوات الأخرى التي استهلها في الآونة الأخيرة رئيس الوزراء لتشجيع عودة الميليشيات إلى كيسمايو وتحقيق المصالحة بين العشائر في إقليمَي جوبا الوسطى وجوبا السفلى. وأدعو جميع الأطراف المعنية إلى المشاركة في العملية وأؤكد من جديد التزام الأمم المتحدة بالمساعدة في تنفيذ الاتفاق.

٩٦ - وقامت الحكومة الاتحادية بطلب المساعدة والدعم الدوليين من أجل إدارة الأسلحة والمعدات العسكرية، ومساعدتها على الوفاء بالتزاماتها المتعلقة بتقديم التقارير إلى مجلس الأمن بموجب القرار ٢١٤٢ (٢٠١٤). وأكرر دعوتي إلى الحكومة الاتحادية لكفالة سد الثغرات الملحة المحددة في رسالتي المؤرخة ٤ نيسان/أبريل (S/2014/243) وأحث الدول الأعضاء على تقديم المساعدة تمشيا مع توصياتي.

٩٧ - وما زال القلق يساورني إزاء استمرار تصدير الفحم الصومالي في انتهاك للحظر الذي فرضه مجلس الأمن في قراره ٢٠٣٦ (٢٠١٢) وإزاء الموارد الضخمة التي تولدها هذه التجارة لحركة الشباب. وأشجع لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرارين ٧٥١ (١٩٩٢) و ١٩٠٧ (٢٠٠٩) بشأن الصومال وإريتريا على إدراج الأفراد والكيانات المسؤولة في القائمة.

٩٨ - وأدعو مرة اخرى الحكومة الاتحادية إلى وضع مسألة حقوق الإنسان في صدارة خطتها لبناء الدولة، تمشيا مع الدستور الاتحادي المؤقت والالتزامات الدولية. ولا يزال يساورني القلق إزاء التقارير التي تفيد عن انتهاكات جسيمة ترتكب ضد الأطفال وأحث الحكومة الاتحادية على التصديق على اتفاقية حقوق الطفل وبروتوكوليها الاختياريين. كما أحث الحكومة الاتحادية على وقف تطبيق عقوبة الاعدام، تمشيا مع التزامات الصومال بموجب قرار الجمعية العامة ١٧٦/٦٧.

٩٩ - وما زال يقلقني التمثيل الناقص للمرأة الصومالية في عملية بناء السلام. وأحث السلطات الصومالية على كفالة التمثيل الكامل للمرأة في العمليتين الدستورية والانتخابية وعملية تكوين الدولة، بما يتماشى مع قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وينبغي إيلاء اهتمام خاص لدعم المرأة في المناطق المستعادة حيث تتحمل القدر الأكبر من الأعباء الاجتماعية والاقتصادية. وادعو السلطات الصومالية إلى التصديق على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

١٠٠ - وما زال يساورني قلق شديد إزاء الحالة الإنسانية في الصومال وحالة اللاجئين والمهاجرين الصوماليين في البلدان الأخرى. وقد وفرت حتى الآن نسبة ١٣ في المائة فقط من مبلغ ٩٣٣ مليون دولار المطلوب لتمويل الأنشطة الإنسانية في الصومال. ويمكن أن يتفاقم تدهور الأوضاع الإنسانية من جراء التكتيك الذي اتبعته حركة الشباب مؤخرا بقطع طرق الإمداد إلى المدن في جنوب ووسط الصومال. ونتيجة لذلك، تواجه الصومال خطر فقدان المكاسب الهشة التي تحققت في عام ٢٠١٣. ويلزم توفير تمويل عاجل ومستدام من أجل مواصلة تقديم المساعدة الإنسانية لإنقاذ الأرواح ودعم سبل كسب العيش، وتعزيز قدرة الفئات الضعيفة من السكان على الصمود. وأهيب بالمجتمع الدولي أن يقدم على وجه الاستعجال موارد إضافية لتقديم المساعدة الإنسانية في الصومال. وأدعو أيضا البلدان التي توفر الملجأ بسخاء للصوماليين الذين فروا من النزاع إلى الامتثال لالتزاماتها بموجب القانون الدولي وعدم إعادتهم قسرا إلى الصومال حيث يمكن أن تتعرض حياتهم للخطر.

١٠١ - وستكون الأشهر المقبلة حاسمة بالنسبة لمستقبل الصومال. وهناك العديد من الإنجازات التي يجب تحقيقها من الآن وحتى عام ٢٠١٦. ويلزم تشكيل ولايات اتحادية وإقرار دستور جديد. ويجب أن تكون المصالحة الوطنية سريعة الخطى. ويلزم دعم تعزيز السلام والأمن في الصومال عن طريق الحوكمة الفعالة والخدمات الأساسية المقدمة من الحكومة، ولا سيما في المناطق التي استعيدت في الآونة الأخيرة من حركة الشباب بفضل تضحيات بعثة الاتحاد الأفريقي والجيش. ويجب أن يرى الصوماليون ثمرة ذلك العمل الشاق ويلمسونها. وسوف تكون هناك حاجة إلى التوفيق والمصالحة على الصعيد المحلي. وتلك هي أساسا مسؤولية صومالية.

١٠٢ - وبغية تحقيق هذه الأهداف، سيلزم الحكومة الاتحادية الدعم المقدم من الأمم المتحدة والمجتمع الدولي من أجل تحسين الأمن بالنسبة للصوماليين ومساعدتهم على تسوية الخلافات الطويلة الأمد. ومع اقتراب الذكرى السنوية الأولى لإنشاء بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال، فإن وجود الأمم المتحدة في الصومال يمكنها الآن من تقديم المساعدة إلى الحكومة الاتحادية من أجل تنفيذ أولويات السياسات ومواصلة تقديم المساعي الحميدة من أجل تيسير العملية السياسية. ويجب على المجتمع الدولي أن يظل ملتزما بتقديم الدعم للحكومة الاتحادية وشعب الصومال، وأؤكد من جديد التزام الأمم المتحدة القوي بتعزيز دعمها ووجودها في الصومال في هذا المنعطف الخطير. وفي هذا الصدد، أوصي بقوة بأن يمدد مجلس الأمن ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال لمدة سنة واحدة حتى ٣ حزيران/يونيه ٢٠١٥.

١٠٣ - وأود أن أشكر ممثلي الخاص، نيكولاس كاي، ونوابه وموظفي بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال ومكتب دعم البعثة ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها والمنظمات الدولية والإقليمية الأخرى في الصومال على عملها الشاق المتواصل في ظل ظروف بالغة الصعوبة والخطورة. وأشيد إشادة خاصة بزميلينا القتيلين بالمكتب المعني بالمخدرات والجريمة اللذين ضحيا بحياتهما من أجل مساعدة الصومال. وأعرب أيضا عن تقديري العميق للاتحاد الأفريقي وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والاتحاد الأوروبي لدعمهم المستمر لعملية البحث عن السلام في الصومال. ويجب أن نستمر في تعزيز شراكتنا حتى نتمكن معا من مساعدة الصوماليين على التمتع بسلام دائم.

Map No. 3690 Rev. 10.2 UNITED NATIONS
May 2014

Department of Field Support
Cartographic Section